

الممارسات الراهنة تهدد وجودنا نفسه

ينهب مسار التنمية الذي تسلكه بلدان العالم الأغنى موارد الكوكب الطبيعية. وثمة ضرورة لإحداث تغيير جذري في النظام الاقتصادي العالمي المستمر في إنتاجه وعكسه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية الحادة في أنحاء العالم كافة. وإذا كانت الاختلالات البيئية ستعالج على نحو ناجح، ويكتسب في هذا المضمار إدخال آليات مراقبة وضابطة، تسعى إلى تعزيز الحقوق العامة وحمايتها في مواجهة الامتيازات الشركية العامة، أهمية قصوى. كما يجب أن يكون القضاء على الفقر والحد من اللامساواة والنضال من أجل مجتمع عادل وشُمول يحتضن الجميع، فضلاً عن احترام البيئة الدعائم والأهداف الأساسية لمثل هذه الاستراتيجية.

يوروستيب¹

حدود الاقتصاد «الأخضر»

يمكنه أن يسهم في الاستدامة، إلا أنها ينبغي أن تُخضع من دون شك لتقويمات أثرٍ جادة ومنهجية ومنظمة. علاوة على ذلك، فإنَّ التنمية المستدامة عبارة عن مفهوم يتجاوز كفاءة المورد: فالضروري هو إجراء إصلاحات جذرية لأنساق الإنتاج والاستهلاك والحقوق الاجتماعية والسياسية والممارسات الاقتصادية، إذا كان المطلوب معالجة سليمة للاستدامة ذات الجوانب والأبعاد المتعددة.

التكافؤ والمساواة والتمكين وحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية

ينصُّ المبدأ الأول من «إعلان الريو» المتعلق بالبيئة والتنمية على أنَّ الإنسان هو في قلب اهتمامات التنمية المستدامة ومركزها. وفي وجهة النظر هذه يجب أن يكون تعزيز المساواة الاجتماعية والجنوسية والاقتصادية والبيئية والحد من اللامساواة ومراقبة حقوق الإنسان، أساس أيِّ استراتيجية تنموية. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بإشراك المواطنين في عملية إحداث التغييرات الضرورية لضمان الاستدامة، التغييرات التي يجب أنبعاها بالشفافية والمساءلة الكاملتين. فضمن الوصول إلى المعلومات ورفع مستوى الوعي في ما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة وتحسين مشاركة المواطنين والمعنيين بعملية صنع القرار، هي كلها عناصر رئيسية بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

إنَّ اقتصاداً مستداماً لا يمكن أن يتحقق من دون انخراط كل أطراف مجتمع ما. والحماية الاجتماعية تتطلب توسيعاً لتشمل جميع أعضاء المجتمع بوصفها حقاً وبحيث لا يقتصر فقط على من هم في العمالة الرسمية. إنَّ على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان أن تؤخذ بعين الاعتبار حين تصدِّبها للفقر في

سيؤثر حتماً القيام بالأعمال الضرورية لوضع الآليات الفعالة لإدارة الرأسمال الطبيعي والموارد الطبيعية إدارة فعالة موضع التنفيذ، على اللاعبين الاقتصاديين. فمن المرجح أن يؤدي إيجاد اقتصاد أخضر إلى توليد «وظائف خضراء» جديدة، إلا أنه سيدمر، أيضاً، تلك الوظائف «البنية» (Brown functions). ذلك أنه سيخسر خلال عملية التحول في اتجاه اقتصاد أخضر بعض الأفراد والجماعات والمنجمعات والبلدان، فيما سيربح آخرون. فالتنمية المستدامة تعني تحسين رفاهية الأجيال الحالية والمقبلة على حدٍ سواء، وهي لا تهتم بالعدالة البيئية وحسب، بل يشمل اهتمامها أيضاً العدالة الاجتماعية وعدالة الأجيال: فتحضير الاقتصاد وحده سيجلب التنمية المستدامة.

وينبغي أن يكون القضاء على الفقر والحد من اللامساواة والسعي إلى مجتمع أكثر شمولاً وعدلاً في موازاة احترام البيئة وضمان المحاسبة والمساءلة، دعائم وأهدافاً أساسية لأي استراتيجية تنموية مستدامة؛ فيما سيُتسم الاقتصاد الأخضر بكونه أقل اعتماداً على الموارد الطبيعية، وسيواصل تعزيزه اللامساواة ما لم تُحدث تغييرات أساسية أخرى أيضاً.

وقد تصوّر الاتحاد الأوروبي فكرة إعادة التفكير في النموذج التقليدي للتقدم الاقتصادي في موقفه حيال قمة الأرض الثانية القادمة (الريو20+)، ولكن بالرغم من المقترحات والمشروعات القيمة للسياسات والاستراتيجيات، فقد وُضع كثير من التشديد على الابتكارات التقنيّة باعتبارها وسيلة لتحقيق مزيد من كفاءة الموارد. فالابتكارات الجديد، كتقنيات الهندسة الجغرافية والتقانة النانوية (Nano Technology) أو البيولوجيا الخلقية (Synthetic Biology)، تنطوي على كمون

سيعيّن مستقبل العالم وسكانه البالغ عددهم سبعة بلايين إنسان والأجيال المقبلة الطريقة التي سيستجاب من خلالها حيال التحديات الكبيرة التي تجابه كوكبنا. فممارساتنا الراهنة تهدد وجودنا نفسه.

تبنت المجتمع الدولي جملة مبادئ وموجبات في «قمة الأرض» التي انعقدت في عام 1992، فصدّق على مفهوم التنمية المستدامة. ولسوء الحظ كُف تنفيذ المبادئ المذكورة وحدد. كما أخفقت البلدان الصناعية في توفير الوسائل (كالموارد المالية، ونقل التقنية) الآيلة إلى تنفيذ اتفاقات «قمة الأرض»، فضلاً عن فشلها، أيضاً، في توفير القيادة اللازمة لتغيير أنساق الإنتاج والاستهلاك، وخصوصاً فيها هي بالذات.

وكان النشاط البشري السبب الرئيسي في التدهور البيئي وتغيّر المناخ. فمسار التنمية الذي تنهجه بلدان العالم الأغنى يستند إلى نهج غير متناسب لموارد الكوكب الطبيعية غير المتجددة؛ وهي تواصل فعل ذلك. ينبغي، إذن، القيام بالأعمال اللازمة لتحقيق التحول بعيد المدى نحو نماذج التنمية المستدامة، وهذا يتطلب تغييراً عاجلاً في المقاربات الراهنة حيال النمو الاقتصادي والاستقرار، وحيال أنساق الإنتاج والاستهلاك.

على البلدان مسؤولية مشتركة ولكن متميزة في إسهامها بالممارسات الراهنة غير المستدامة وفي عواقب الاستخدام غير المستدام لموارد العالم الطبيعية. ولأنَّ أعمال البلدان الصناعية ساهمت في تشكّل مشكلات بيئية عالمية تواجهنا، فعليها أن تساعد على نحو فعّال البلدان النامية كي تتمكّن من التكيف ومواجهة ما تواجهه الآن من تأثيرات سلبية.

تمويل الاستراتيجيات التنمويّة مع تركيز خاص على النساء. أمّا بالنسبة إلى الأمن الغذائي، على سبيل المثال، فينبغي الاعتراف بحق النساء (اللائي ينتجن 60-80% من الغذاء في المجتمعات الزراعية).

تمويل التنمية المستدامة

سيطلب الأمر مستويات مرتفعة من التمويل لتغذية عملية التنمية في البلدان النامية، بغية تحقيق التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات العالمية الفعّالة. كما يجب الاعتراف، أيضاً، وضمن هذا السياق، بالتعهد بتوفير تمويل إضافي لمعالجة التغيّر المناخي.

كما يمكن أن تكون أشكال التمويل الابتكاري الجديدة -التي كانت موضوع نقاش منذ أكثر من عقد من السنين- مساهمة مهمة في اتجاه

تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. فمشروع "الضريبة على العمليات والتحويلات المالية" (Financial Transaction Tax, FTT) يجب أن يستمر ويتقدم إلى الأمام، فيما يُحتاج إلى إعادة النظر في معظم النظم الضريبية، المحلية والوطنية، بحيث تفضي إلى تعزيز الاستدامة. وعلى النظم الجديدة أن تقوم على المبدأ القائل "الملوِّث يدفع"، فيما ينبغي اللجوء إلى إزالة كل إعانات الدعم المالي التي تقوّض التنمية المستدامة.

استنتاجات ختامية

لقد بيّنت الأزمات التي اندلعت مؤخراً حدود النماذج الاقتصادية الراهنة. فالتحرير المتزايد لن يخلص إلى التنمية باعتبارها مفهوماً متعدد الأبعاد ينطوي على تقدم اقتصادي وبيئي

اجتماعي. ولقد أدّى هذا النموذج إلى تزايد اللااستقرار ونشوء أزمات عديدة وإلى إفراط في التركيز على تراكم الثروات الفردية واللامساواة الاجتماعية المتزايدة والتدهور البيئي.

تنبغي معالجة الاختلالات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي الذي يؤبّد اللامساواة ويحس ملايين الناس في حلقات الفقر؛ وإعادة توزيع السلطات وإقامة آليات المراقبة والضبط على نحو ديمقراطي. وينبغي أن يوضع الناس في قلب أيّ استراتيجية ترمي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وفي مركزها.

هذا، وتشكّل "فمّة الـريو20+" فرصة مهمة لبناء التعهدات وتأمين تنفيذها. كما يجب أن يكون هدفها النهائي الأقصى تبني تعهدات واستراتيجيات متفق عليها دولياً ومحدّدة بمهل زمنية. ■